be Berlin

Senatsverwaltung
für Inneres und Sport

صور مشوهة
عن الإسلام والديموقراطية

الرد على التفسيرات المتطرفة للدين الإسلامي والديموقراطية

Çarpıtılmış İslam ve Demokrasi

Zerrbilder von Islam und Demokratie

Demokrasi الحرية
القانون Eşitlik Rechtsstaat
Islam الديموقراطية İslam
Anayasal Düzen الدين

ImFokus

مقدمة

أحيانا كثيرة نصطدم في حياتنا اليومية بالادعاء القائل بأن "الإسلام" يتعارض مع دستور بلادنا. ولكن مثل هذه الادعاءات لا تنطبق إلا على الاستخدام السيء لتفسير الدين الإسلامي وهذا ما نطلق عليه مصطلح الأصولية الإسلامية. سوف نقوم من خلال المطبوعة التي بين أيديكم بفضح بعض الادعاءات المتطرفة لقلة منهم تنادي مثلا بأن هناك تعارضا بين حق الانتخاب أو المساواة بين الجنسين بل وبين النظام السياسي كله في ألمانيا وبين الإسلام، كما سيتم نزع القناع عن ماهية هذه الادعاءات: إنها ليست إلا أطروحات لأيدولوجيين يُقوّلون الإسلام لخدمة أغراض سياسية خالصة. ونحن نطلق عليهم اسم إسلاميين.

ولدعم أيدولوجيتهم السياسية والتي لا تمت للدين بصلة لا يتوانى هؤلاء عن استغلال الإسلام في إلباس أيدولوجيتهم تلك غلالة من الشرعية تبدو وكأنها لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها. كما أنهم يدّعون بأنهم الوحيدون الذين يعيشون عيشة "الإسلام الحقيقي" ولا يعتبرون أنفسهم إسلاميين، بل إنهم يرفضون كل تلك الأوصاف وما على شاكلتها رفضا قاطعا. وهكذا يصبح من الصعب التفريق بين الغث والسمين وذلك لأن المسلمين المعتدلين - مثلهم في ذلك مثل الإسلاميين - ينهلون ولكن بطريقة مختلفة من نفس المصادر الدينية. وهذا يسري أيضا على منظومة القيم والقوانين الإسلامية المستقاة من أهم مصدرين على الإطلاق وهما القرآن، وهو الوحي الإلهي المباشر والسنة النبوية، وهي مآثر النبي.

فالقرآن والسنة يمثلان للمسلمين المتدينين حجر الزاوية في العقيدة الإسلامية. ويقوم الإسلاميون باستغلال هذا الوضع الدقيق لتفسير المصادر الدينية ذات المرجعية لكل من المسلمين المعتدلين والإسلاميين على حد سواء، تفسيرا انتقائيا مما يسمح لهم بتوظيفها توظيفا سيئا لخدمة أغراضهم السياسية.

في ألمانيا يسود مبدأ دستوري يقضي بفصل الدين عن الدولة وذلك لأن الدين شأن شخصي بحت. أما حرية العقيدة فهي حق أصيل للفرد ويتمتع في نفس الآن بحماية القانون الأساسي والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان. ولكن الأمور تأخذ في التعقيد عندما يتم استغلال الدين سياسيا.

هذه المطبوعة من شأنها أن تساعد على تذويب التناقضات الوهمية. وسوف يتم دحض الادعاءات المتطرفة وتوضيح أن الإنسان من الممكن أن يعيش الإسلام بجوانبه الجوهرية في ظل دستور بلادنا. فالقيم التي يمثلها القانون الأساسي لبلدنا تحظى بموافقة معظم المسلمين الذين يعيشون بين ظهرانينا.

بالرغم من أن هذه المطبوعة لا تعطي إلا لمحة صغيرة عن بعض الادعاءات والردود عليها، إلا أنه من شأنها أن تخلق حالة حوار حول أهم قواعد تفكيرنا وتصرفاتنا وحول الدين والدستور.

الدكتور إيرهارت كورتينج
وزير الداخلية والرياضة ببرلين

المحتويات

3 **المقدمة**

7 **تمهيد**

مناظرة حول الديموقراطية

9 / 8 ادعاء متطرف: اعتبار الديموقراطية دين
دحض: وما الديموقراطية إلا نظام سياسي

11 / 10 ادعاء متطرف: الاعتراف بالديموقراطية ضرب من ضروب الشرك بالله
دحض: لا تناقض بين الديموقراطية والدين الإسلامي

13 / 12 ادعاء متطرف: الإسلام يُحرِّم الأحزاب السياسية
دحض: لا تعتبر التعددية الحزبية غير إسلامة

15 / 14 ادعاء متطرف: لا يجوز للمسلمين المشاركة في الانتخابات
دحض: يمكن الجمع بين الإسلام والانتخابات

مناظرة حول دولة القانون

17 / 16 ادعاء متطرف: لا يجوز للبرلمانات سن القوانين
دحض: تختص البرلمانات بالعملية التشريعية

19 / 18 ادعاء متطرف: القوانين الوضعية ليست شرعية
دحض: إن الأولوية دائما لقانون الدولة والدستور

في المساواة بين الجنسين

21 / 20 ادعاء متطرف: دور المرأة ينحصر فقط في المنزل
دحض: الرجال والنساء متساوون في الحقوق والواجبات

23 / 22 ادعاء متطرف: مسموح بضرب الزوجة
دحض: منع العنف بين الزوجين

25 / 24 ادعاء متطرف: يجب على النساء أن تتنقبن
دحض: لا يمكن الجمع بين الإجبار على التحجب وحق تقرير المصير

في العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين

27 / 26 ادعاء متطرف: غالبية اليهود والنصارى "كفار"
دحض: غالبية اليهود والنصارى ليسوا "بكفار"

31 / 30 ادعاء متطرف: تحريم مخالطة غير المسلمين
دحض: التعايش السلمي بين المسلمين وغير المسلمين

33 / 32 ادعاء متطرف: محاربة الذين لم يدخلوا في دين الإسلام
دحض: الحق في حرية اختيار العقيدة

في العلاقة بين الإسلام والعنف

35 / 34 ادعاء متطرف: المسلمون مُلزمون بالجهاد المسلح
والأعمال الإرهابية هي عمل مشروع
دحض: إن الإسلام لا يتفق مع الجهاد المسلح والعمليات الإرهابية

37 / 36 ادعاء متطرف: "الخروج من دين الإسلام" عقوبته القتل
دحض: ينص الإسلام على حرية اختيار العقيدة

39 / 38 ادعاء متطرف: قتل الذين يسيئون للإسلام
دحض: إن الأسباب المغلفة بالدين لا تبرر العنف

43 / 40 **فهرس الشخصيات والمنظمات والمطبوعات**

تمهيد

شهدت السنوات الأخيرة أنشطة مكثفة من جانب الهامش المؤيد للعنف على ساحة الإسلاميين. هذه الأنشطة طالت قطاعات عديدة من المجتمع رغم التباين الشديد فيما بينها وقد نال أيضا قطاع الإنترنت حظا وفيرا من هذه الأنشطة. يوجد أشخاص ومجموعات محسوبة على هذا الهامش لا تألوا جهدا في نشر تفسيراتها ـ التي لا ريب في تطرفها ـ بين المسلمين وبين الذين دخلوا في الإسلام حديثا.

وهذا ينطبق أيضا بشكل خاص على استئثارهؤلاء المتطرفين بالحق في فرض تصوراتهم على مسلمين مثلهم حول ماهية المؤمن أو أية معتقدات ـ ظاهرها ديني ولكن باطنها سياسي ـ يجب عليهم الالتزام بها لكي يتم الاعتراف بهم "كمسلمين حقيقيين".

ولكن لا يجب أن يخفى علينا أن هذا الفهم المتطرف للإسلام من شأنه إعطاء صورا مشوهة ـ صورا مشوهة عن الدين الإسلامي وصورا مشوهة عن النظام الديموقراطي داخل ألمانيا. فمن بين ادعاءات هؤلاء المتطرفين أن على المسلمين مثلا أن يرفضوا الديموقراطية متعللين في ذلك بأنها نظام غير إسلامي للحكم. وهكذا يرفضون مثلا البرلمانات ويُحرِّمون على المسلمين المشاركة في الانتخابات. علاوة على ذلك فهم يدّعون أن الشريعة الإسلامية يجب أن تحظى دائما بالأولوية بالنسبة للمسلمين مقارنة بالقوانين الوضعية، كما أنهم يطالبون برفض القرارات البرلمانية وأحكام المحاكم بحجة أنها، على حد تعبيرهم، "كفر" أو "شرك" أو "طاغوت".

كما أنهم يُصرّحون بشرعية العنف المنزلي ويمنعون النساء من العمل خارج المنزل. ومازالوا يروجون بحتمية إعتبار غير المسلمين كافة "كفارا" وحتمية الإحتفاظ بمسافة فاصلة عنهم. كما يقوم البعض منهم بمحاولة إلزام المسلمين بالجهاد المسلح .لما كان من شأن هذه الادعاءات أن تشوه ليس فقط من صورة الإسلام بل أيضا من صورة الديموقراطية، لهذا وجب علينا هنا شرحها وتفنيدها كآراء سياسية واضحة التطرف.

لهذا الغرض سيتم بداية شرح هذه الآراء المتطرفة للقارئ ثم الاستشهاد بالمأثور منها ويتبع ذلك تفنيد لهذه الصور المشوهة، سالكين في ذلك طريقين: على الطريق الأول سنقوم بتقديم الأسس التي يقوم عليها النظام الديموقراطي الأساسي الحر وأسس منظومة القيم المتأصلة فيه، هذه الأسس التي لا يقبل المساومة عليها أبدا داخل مجتمعنا الديموقراطي المنفتح. على الطريق الثاني سيتم الاستشهاد بأقوال علماء وليبراليين مسلمين من شأنها أن توضح كيف أن آراء هؤلاء المتطرفين لا تعكس صورة الواقع بشكل كامل، كما سنوضح السجال الدائر بين المسلمين الآن حول الجمع بين الإسلام والديموقراطية.

ولن تعمل الشواهد على دحض الصور المشوهة التي اختطها المتطرفون للإسلام وللديموقراطية فحسب، بل إنها ستتصدى أيضا بالحجج المقنعة لمحاولات طرح أفكار المتطرفين على أنها صالحة للجميع ومحاولات فرضها على المسلمين.

إن الديموقراطية في ألمانيا تقوم على نظام دولة القانون. وهذا النظام ينبع من حرية الشعب في تقرير مصيره ونبذ كل أنواع السلطة والحكم المستبد. إن الشعب هو مصدر كل سلطات الدولة.

ادعاء متطرف

اعتبار الديموقراطية دين

إنهم يدّعون أن الديموقراطية دين من الأديان حيث (تُأله) فيه السيادة العلمانية. وبما أن الدين الإسلامي لا يسمح إلا بعبادة الإله الواحد، فإن هؤلاء المسلمين الذين يتقبلون الديموقراطية يخالفون بذلك شرع الدين الإسلامي. لهذا وجب على المسلمين، على حسب رأيهم، نبذ الديموقراطية.

" ولقد بيّنا بتوفيق الله تعالى (...) أن الديمقراطية دين غير دين الله. "

(أبو محمد المقدسي: الديموقراطية دين، صـ ٣، النسخة الإلكترونية بالإنترنت، فُتحت في ٢٠١٠/٨/١٢)

" يا عبيد القوانين الوضعية... والدساتير الأرضية... يا أصحاب دين الديمقراطية... (...)
إنا نبرؤ إلى الله منكم ومن ملّتكم... "

(أبو محمد المقدسي: الديموقراطية دين، صـ ٤٧، النسخة الإلكترونية بالإنترنت، فُتحت في ٢٠١٠/٨/١٢)

دحض الادعاء المتطرف

وما الديموقراطية إلا نظام سياسي

لا تعتبر الادعاءات التي تجعل من الديموقراطية والدين الإسلامي ضدان لايجتمعان سويا، إلا آراءاً لأقلية قليلة. أما غالبية المسلمين فتؤمن بإمكانية الجمع بين الدين الإسلامي والديموقراطية بل والكثير منهم يُقدر الديموقراطية البرلمانية كأحد إنجازات أوروبا ويطالب بالأخذ بها.

أصوات مسلمة

" فالديموقراطية نظام وعلم ولا علاقة لها بالعقيدة الدينية (...). الديموقراطية معناها حكم الشعب بالشعب. (...) فالديموقراطية هي التي حققت في أوروبا كل إنجازاتها الحضارية في ميادين العلم الحديث والصناعة والتجارة والفن والعمارة فكيف لا يستفيد المسلمون من هذا كله؟ "

(أحمد شوقي الفنجري، فتاوى ومفاهيم خاطئة تؤخر المسلمين، النسخة الإلكترونية بالإنترنت، فُتحت في ٢٠١٠/٨/١٢)

" إن الغالبية العظمى من المفكرين وعلماء الدين المسلمين يوافقون اليوم على أن الديموقراطية تتماشى مع تعاليم الدين الإسلامي (...). والقله القليلة فقط (...) هي التي ترفض الديموقراطية على أساس كونها نظاما بشريا يرفض حاكمية الله المطلقة على البشر. "

(ماسكوري عبد الله: التشريع في البلاد الإسلامية. النموذج الأندونيسي، في كتاب الناشرين برجيت كرافيتز وهلموت رايفلد: الإسلام ودولة القانون. بين الشريعة والعلمانية، برلين ٢٠٠٨، ص ٥٨)

النظام الديموقراطي الأساسي الحر

جمهورية ألمانيا اتحادية هي دولة ديموقراطية فيدرالية (...). الشعب هو مصدر جميع سلطات الدولة.

(المادة ٢٠، الفقرة ١ و ٢، البند ١ من القانون الأساسي)

إن القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية هو الذي يُعرف الديموقراطية بأنها حكم الشعب وحرية المواطنين في تقرير مصيرهم. وهذه الديموقراطية هي التي تُمثل حجر الأساس للنظام السياسي في ألمانيا.

ادعاء متطرف

الاعتراف بالديموقراطية ضرب من ضروب الشرك بالله

إنهم يدّعون أيضا أن الشخص الذي يقبل بالديموقراطية يمارس نوعا من أنواع الشرك بالله، مما يسقطه في الكفر. فمن وجهة نظرهم تعتبر البرلمانات أماكن يُمارس فيها الشرك بالله، حيث يُنادَى فيها بأفكار غير دينية. لهذا وجب على المسلمين كره الديموقراطية.

" وأنَّ مجالسها النيابية ليست إلا صروحاً للشرك ومعاقل للوثنية. "
" بل هو شركٌ واضحٌ مستبين وكفرٌ بواحٌ صراح قد حذر الله تعالى منه في محكم تنزيله. "

(أبو محمد المقدسي: الديموقراطية دين، صـ ٣، النسخة الإلكترونية بالإنترنت، فُتحت في ٢٠١٠/٨/١٢)

" كفرنا بكم... وبدساتيركم الشركية وبمجالسكم الوثنية
وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً حتى تُؤمنوا بالله وحده... "

(أبو محمد المقدسي: الديموقراطية دين، صـ٤٧، النسخة الإلكترونية بالإنترنت، فُتحت في ٢٠١٠/٨/١٢)

دحض الادعاء المتطرف

لا تناقض بين الديموقراطية والدين الإسلامي

لا توجد في الدين الإسلامي أية أسباب مقنعة لرفض الديموقراطية، بل على العكس لقد أخذ المرء يقوم بمحاولات عديدة لتوفيق مبادئ الديموقراطية مع تعاليم الدين الحنيف وذلك مثلا لدعم الحق في المشاركة السياسية أو تطبيق الحياة البرلمانية. إن الدعوات العديدة الموجهة للمسلمين تهدف إلى الاعتراف والأخذ بالديموقراطية البرلمانية.

أصوات مسلمة

" ولذلك عندما ننادي اليوم أنه قد آن الأوان لـ (نظام الشورى) ـ المدني ـ أن يستقيل ويحل محله (نظام الديموقراطية) ـ الذي هو أنسب للظروف الراهنة لمجتمعات العرب والمسلمين اليوم، خاصة وأن النظام الأخير لا يصادم أيا من (النصوص المقدسة) بل إنه يتفق مع روحها (...)، عندما ننادي بذلك فهذا النداء لا يعارض الشريعة وليس بدعة. "

(خليل عبد الكريم: الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية، القاهرة ١٩٨٥، صـ ١٣٤)

" إنها مسئولية مشتركة بين كل من الدولة ومواطنيها أنفسهم أن يدعموا علاقات التعايش الديموقراطي فيما بينهما داخل إطار النظام القانوني الألماني ونظام القيم المنصوص عليه في القانون الأساسي وكذلك حماية حقوق المواطنين والتصدي معا لكل محاولات النيل من النظام الديمقراطي الحر والتي من شأنها أن تُعرض حرية وأمان جميع المواطنين داخل ألمانيا للخطر. "

(رأي مجموعة العمل ١ "نظام المجتمع الألماني ومجموعة القيم المتفق عليها" المنبثقة عن Deutsche Islam Konferenz المنعقد في ٢٠٠٩/٦/٢٥)

النظام الديموقراطي الأساسي الحر

" إن النظام الديموقراطي الأساسي الحر يمكن تعريفه بأنه نظام حكم دولة القانون القائم على نبذ كل أنواع السلطة والحكم المستبد وعلى دعامة حق الشعب في تقرير مصيره طبقا لإرادة الأغلبية وتبعا للحرية والمساواة. "

(حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ١٩٥٢،١/١٠/٢٢ كتاب الدستور الاتحادي ٥١/١، المحكمة الدستورية العليا ٢، ١، صـ ١٢ وما يليها)

إن الأحزاب تُكوّن جزءاً هاماً من نسيج النظام السياسي في ألمانيا. فهي منوطة بالتعبير عن مصالح المجتمع وتعمل كحلقة وصل بين المواطنين والدولة. وهكذا تدعم الأحزاب تكوين الإرادة السياسية للشعب.

ادعاء متطرف

الإسلام يُحرِّم الأحزاب السياسية

إنهم يدّعون أيضا أن الدين الإسلامي والديموقراطية لا يمكن أساسا الجمع بينهما، إذ يدمغون الديموقراطية بعبادة الأوثان المُحرَّمة (الطاغوت) وبالشرك بالله كما يعلنون تحريم تشكيل الأحزاب السياسية بحجة أنها تصطدم بالشريعة الإسلامية. وعلى هذا لا يكون المسلمون الذين يشتركون في العملية الديموقراطية، من وجهة نظرهم، مسلمين حقيقين.

" نحن (...) نقول لهم ...لا يوجد إلا إله واحد، ولا توجد بجواره آلهة أخرى، فلا ديموقراطية ولا أحزاب، فهذه كلها شرك بالله! "

(عدد خاص من "ÜMMET-I MUHAMMED" رقم ٣٢٦ بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١١ صـ ٢)

" ٣٠. الإسلام يرفض الديموقراطية (...). " " ٢١. إن دستور المسلمين هو القرآن. (...) ٢٩. الدين الإسلامي لا يعرف الأحزاب وذلك لإنها تفرق ولا تجمع. (...) ٣١. لا يستطيع أحد أن يكون مسلما وديموقراطيا في نفس الوقت. "

("ÜMMET-I MUHAMMED" رقم ٣٦٢ بتاريخ ٢٠٠١/١/١٨ صـ ٨)

" هل يتفق نظام الأحزاب مع الشريعة أم لا؟ لا يتفق مع الشرع الإسلامي بأية حال من الأحوال. هل تقع الديموقراطية إذن داخل أم خارج نطاق الشريعة؟ إنها تقع بكل تأكيد خارج نطاق الشريعة وهي صنم هذا العصر. "

("ÜMMET-I MUHAMMED" رقم ٣٨١ بتاريخ ٢٠٠١/٥/٣١ صـ ١١)

دحض الادعاء المتطرف

لا تعتبر التعددية الحزبية غير إسلامية

إن العديد من الأصوات الإسلامية تشير إلى أن الديموقراطية البرلمانية ليست موجهة ضد الله وأن الشخص الذي يؤمن بالديموقراطية ليس "مرتدا عن دينه". كما إنهم يؤكدون أيضا إمكانية الأخذ بلُب المبادئ الديموقراطية. وهذا ينطبق بصريح العبارة على التعددية الحزبية أيضا والتي لاتوجد في الشريعة الإسلامية أية عوائق تمنع ممارستها.

أصوات مسلمة

" إن بعض علماء المسلمين وبعض الإسلاميين المائليين إلى العنف يرفضون الديموقراطية بحجة أنها تتناقض مع شرائع الله أو الشريعة. كما أنهم (...) يرفضون الديموقراطية رفضا تاما ويرون فيها بشكل خاطئ منتجا غربيا خالصا. ولكن من حسن الطالع انه قد تم دحض هذه الحجج تماما سواء نظريا أوعمليا. "

(مقتضدر خان: Demokratie und islamische Staatlichkeit، صـ ٢، النسخة الإلكترونية بالإنترنت)

النظام الديموقراطي الأساسي الحر

تشارك الأحزاب في تشكيل الإرادة السياسية للشعب ولا قيود على حرية تأسيسها. يجب أن يتماشى النظام الداخلي للأحزاب مع المبادئ الديموقراطية الأساسية. (...)

(المادة ٢١، الفقرة ١ من القانون الأساسي)

إن حق الانتخاب في ألمانيا هو حق أصيل للمواطن. فهو تعبير عن حق أساسي في المشاركة في الديموقراطية. فالانتخابات هي أهم أدوات المواطنين للتعبير عن رأيهم السياسي. من ناحية أخرى هي تضفي على الحكام شرعية اتخاذ القرارات وتنفيذها.

ادعاء متطرف

لا يجوز للمسلمين المشاركة في الانتخابات

إنهم يدّعون أيضا أن أنظمة الحكم الغربية في مجملها أنظمة كافرة وهكذا يُحرِّمون على المسلمين الاشتراك في الانتخابات. فمن وجهة نظرهم يعتبر الشخص المسلم الذي يدلى بصوته في أية انتخابات شخصا "مرتدا عن دينه". وهذا ينطبق خاصة على المسلمين الذين يعيشون في البلدان الغربية.

"الديموقراطية نظام كفر ـ يُحرَّم أخذها أو تطبيقها أو الدعوة إليها."

(عبد القديم زلوم: الديموقراطية نظام كفر ـ يُحرَّم أخذها أو تطبيقها أو الدعوة إليها، الطبعة الثانية ١٩٩٥)

"بعدما تأسس نظام الحكم الغربي على الكفر والمعصية وبعدما مارس البرلمان، نيابة عن الله، مهمة سن القوانين، (...) يكون الإشتراك في انتخابات الرئاسة أو البرلمان أو انتخابات مجالس البلديات حراما، إذ يعد ذلك نوعا من التوكيل لتنفيذ المحرمات."

(حزب التحرير في اوروبا ٢٠٠٢: المشاركة السياسية في الغرب وحكمها في الإسلام، صـ ٣٨)

"إن الذين يعيشون تحت راية الديموقراطية ويلتزمون بمبادئها فقد خرجوا عن دين الإسلام وذلك منذ اللحظة التي توجهوا فيها إلى صناديق الإقتراع وأدلوا بأصواتهم فيها (...)."

("ÜMMET-I MUHAMMED" رقم ٣٦٧ بتارخ ٢٢/٨/٢٠١٠ صـ ٩)

دحض الادعاء المتطرف

يمكن الجمع بين الإسلام والانتخابات

إن معظم المسلمين لا يصدقون الادعاء بأن الانتخابات موجهة ضد الله، بل أن الكثير منهم يشارك في العملية الديموقراطية أينما سمحت الظروف لهم بذلك. والدليل على ذلك هو الاشتراك في الانتخابات في بعض البلدان الإسلامية رغم عدم توافر الأجواء الديموقراطية بشكل كاف.

أصوات مسلمة

"يرتكز النظام الديموقراطي أساسا على رأي القاعدة الشعبية العريضة لا على (الإيليت) أو النخبة (...). فهو حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب." (...) "يتأسس نظام الديموقراطية على الإنتخاب من القاعدة إلى القمة (...).

(خليل عبد الكريم: الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية، القاهرة ١٩٨٥، صـ ١٤٠)

النظام الديموقراطي الأساسي الحر

الشعب هو مصدر جميع سلطات الدولة. ويمارس الشعب سلطاته عبر الانتخابات وعمليات التصويت من خلال أجهزة خاصة بالسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

(المادة ٢٠، الفقرة ٢ من القانون الأساسي)

في ألمانيا ينوط بالبرلمان القيام بالعملية التشريعية. وهذا معناه أن القوانين تصدر من البوندستاج ومن برلمانات الستة عشر ولاية اتحادية. وتضفي الانتخابات الحرة الشرعية الديموقراطية على البرلمانات.

ادعاء متطرف

لا يجوز للبرلمانات سن القوانين

إنهم يدّعون أيضا أن القوانين التي تصدر بمعرفة البرلمانات تعتبر قوانينا باطلة وذلك لأن السيادة المطلقة في الإسلام لله وحده. وسيادة الله هذه تشمل أيضا المجال السياسي.

"إن سلطة إصدار القوانين في الإسلام تخضع فقط لله وذلك لأن السيادة تقتصر فقط على شرع الله."

(حزب التحرير في اوروبا ٢٠٠٢: المشاركة السياسية في الغرب وحكمها في الإسلام، صـ ٣٠ من النسخة الألمانية)

"إن وضع القوانين هو شأن من شئوون الله وحده وما على الإنسان إلا أن يعيش النظام الإسلامي القائم."

(كمال الدين خوجة أوغلو: Die islamische Verfassung، كولونيا ١٩٩٥، الطبعة الثانية، صـ ٣٤ من النسخة الألمانية)

"إن تشريع القوانين معناه إعلان الحرب على الله. فالذين يستجرئون تشريع القوانين، بخلاف الله طبعا، قد أدخلوا أنفسهم في صراع مع الله ورسوله (...)."

("كمال الدين خوجة أوغلو: Die islamische Verfassung، كولونيا ١٩٩٥، الطبعة الثانية، صـ ٣٨ - ٣٩ من النسخة الألمانية)

دحض الادعاء المتطرف

تختص البرلمانات بالعملية التشريعية

إن المسلمين لا ينظرون إلى البرلمانات من منظور ديني على أنها مُحرَّمة كما أنهم لا يرفضون وظيفتها التشريعية. وهذا ما توضحه أيضا النظم الدستورية بالدول الإسلامية في الشرق الأدنى والتي تُبرز قيمة الدين الإسلامي بين دفتيها. ولكنها لاتنكر أيضا البرلمان ولا ترفض الاعتراف بوظيفته التشريعية.

أصوات مسلمة

"يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع (...). كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وذلك كله على الوجهه المبين في الدستور."

(المادة ٨٦ من دستور جمهورية مصر العربية)

النظام الديموقراطي الأساسي الحر

الشعب هو مصدر جميع سلطات الدولة. ويمارس الشعب سلطاته عبر الانتخابات وعمليات التصويت من خلال أجهزة خاصة بالسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. وتخضع السلطة التشريعية للنظام الدستوري بينما تلتزم السلطتين التنفيذية والقضائية بالقانون والشرعية.

(المادة ٢٠، الفقرة ٢ و٣ من القانون الأساسي)

تصطبغ قوانين الدولة والدستور في ألمانيا بالصبغة العلمانية. وكل مواطنة وكل مواطن ملتزم بذلك لما فيه من ضمان للتعايش السلمي لكل أفراد الشعب. وهكذا لايمكن تطبيق أي قانون إسلامي خاص أو أي نظام قضائي إسلامي مواز.

ادعاء متطرف

القوانين الوضعية ليست شرعية

إنهم يدّعون أيضا أن الشريعة، القانون الديني في الإسلام، هي قانون مطلق وتأتي قبل التشريعات الوضعية. وهذا لا يقتصر على المجال الديني فقط، بل يتعداه ليشمل بلا ريب المجال السياسي أيضا. على هذا الأساس يتم رفض القوانين الوضعية لأنها وضعت بيد البشر. أما الذين يعترفون بها فيعتبرون مرتدين. لا يجوز للمسلمين بأي حال من الأحوال الاعتراف بالقوانين الوضعية.

"ولأن (...) الله هو المُشرع الأوحد، فإن تطبيق نظام قانوني علماني غير قائم على شرع الله (الشريعة الإسلامية) يعد عملا من أعمال الكفر وذلك طبقا لشرع الله."

(صفحة إسلامية متطرفة في الإنترنت، مكتوبة باللغة الألمانية، فُتحت في ٢٠١٠/٨/١١)

"كمثل إمرء يعتقد إنه يوجد حكم أفضل من حكم النبي أو كمثل شخص يعتقد أن القوانين الموضوعة بيد بشر هي أفضل من أحكام الشريعة. مثل هؤلاء يُعتبرون بإجماع المسلمين مرتدين عن الدين.(...)"

(صفحة إسلامية متطرفة في الإنترنت، مكتوبة باللغة الألمانية، فُتحت في ٢٠١٠/٨/١١)

"إن القوانين التي تمثل الديموقراطية أو الرأسمالية أوالشيوعية أو الفاشية أو الاشتراكية هي قوانين طاغوتية. إن الشرط الأول للعقيدة هو عدم الاعتراف بهذه القوانين وعدم الخضوع لها (...)."

("ÜMMET-I MUHAMMED" رقم ٣٠٦ بتارخ ١٩٩٩/١٢/٢٣ ص ٦)

دحض الادعاء المتطرف

إن الأولوية دائما لقانون الدولة والدستور

يأتي اعتراف الكثير من المسلمين بالقوانين غير الدينية أو بمعنى أصح القوانين الوضعية بمثابة أمر غير قابل للنقاش وذلك لأنهم يعلمون جيدا أن الشريعة الإسلامية لا تعالج كل أمور الحياة. وهذه الحقيقة البديهية يتم إغفالها في كثير من الأحيان. إن مسلمي أوروبا مطالبون بالالتزام بالقوانين المعمول بها هنا وإعطاء القانون الوضعي الأولوية عن الشريعة الإسلامية.

أصوات مسلمة

"يتمتع المسلمون الأوروبيون بفرص للإزدهار كمواطنين في بيئة تعددية. (...) ومواطنو أوروبا من المسلمين ملزمون شرعاً بالالتزام بقوانين بلدانهم وهم يتمتعون بحريّة الدين والعبادة ويستفيدون من سياسات العدالة الاجتماعيّة. ولأنهم يحملون أمانة المواطنة فهم مُلزمون بالدّفاع عن بلادهم والوقوف في وجه أي عدوان عليها."

(رسالة عمان، إعلان توبكابي، اسطنبول، ٢٠٠٦/٧/٢)

"ولا يعتبر الفقه الإسلامي (...) عائقا في هذه الحالة، لأنه في حالة ما إذا وقع خلاف ما فيتم دائما إعطاء الأولوية للقوانين الوضعية للدولة."

(صهيب بن شيخ مفتي مارسيليا الكبير: المقال بعنوان Europa wird den Islam haben, den es verdient, ANNEX Die Beilage der Reformierten Presse ٢٠٠٢/٤٠، ص ٦)

"من الممكن أن تساهم الوصايا والقيم الدينية مساهمة فعالة في إعطاء حياة الفرد معنى وهدف وفي إثراء التعايش البناء داخل المجتمع. أما الحرية الدينية للفرد فتصطدم بحدودها هناك حيث تبدأ في التعارض مع النظام الديموقراطي الأساسي الحر وهكذا يحد كل منهما الآخر مما يصب في النهاية في مصلحة حماية حقوق الفرد في الحرية وكذلك حماية هيبة الدولة العلمانية."

(رأي مجموعة العمل ١ "نظام المجتمع الألماني ومجموعة القيم المتفق عليها" المنبثقة عن Deutsche Islam Konferenz المنعقد في ٢٠٠٩/٦/٢٥)

النظام الديموقراطي الأساسي الحر

تخضع السلطة التشريعية للنظام الدستوري. (...)

(المادة ٢٠، الفقرة ٣ من القانون الأساسي)

الرجال والنساء متساوون في الحقوق والواجبات. ينص الدستور الألماني على المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات.

ادعاء متطرف

دور المرأة ينحصر فقط في المنزل

إنهم يدّعون أيضا بأنه لا تجوز المساواة بين الجنسين وذلك لأن وظيفة المرأة الأساسية تنحصر في نطاق المنزل مما يمنعها من العمل خارج المنزل. أما المشاركة المتساوية للمرأة مع الرجل في المجتمع فلا تتوافق مع الإسلام.

" فإن الدعوة إلى نزول المرأة للعمل في ميدان الرجال المؤدي إلى الاختلاط. سواء كان ذلك (...) من مقتضيات العصر (...) ـ أمر خطير جدا (...) رغم مصادمته للنصوص الشرعية التي تأمر المرأة بالقرار في بيتها والقيام بالأعمال التي تخصها في بيتها ونحوه. "

(بن باز: فتوى حول خطر مشاركة المرأة للرجل في ميدان عمله، النسخة الإلكترونية بالإنترنت، فُتحت في ٢٠١٠/٥/٣)

دحض الادعاء المتطرف

الرجال والنساء متساوون في الحقوق والواجبات

بالرغم من أن دور المرأة مازال يُنظر إليه من خلال المنظور الذكوري المتأصل في العادات والتقاليد، إلا أنه يوجد العديد من الأصوات المسلمة التي تناصر بوضوح وتشجع بإصرار حق المرأة في المشاركة المتساوية مع الرجل في المجتمع وخاصة مساواتها به في سوق العمل.

أصوات مسلمة

" لقد أعلن الإسلام المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق والواجبات سواء في ذلك الحقوق المدنية أو الإقتصادية أو التعليمية أو السياسية أو حق العمل والرزق. "

(أحمد شوقي الفنجري: مفاهيم خاطئة تؤخر المسلمين أو الفتاوى الخطأ وخطرها على الإسلام، النسخة الإلكترونية بالإنترنت، فُتحت في ٢٠١٠/٨/١٢)

" إذا نظرنا إلى عصرنا هذا فإننا نستطيع أن نقول أنه لا يوجد سبب ما يمنع المرأة من إعتلاء منصة القضاء وذلك لأن منصب القاضي في حد ذاته يعتمد في تصريف شئونه على نظم وقوانين ومواد. فإذا كان في استطاعة الرجل أن يطبق هذه كلها فالمرأة أيضا تستطيع ذلك. (...) في أكثر من ستة بلاد عربية تعمل المرأة بنجاح كقاضية. "

(أمينة نصير: حوار Frauen in öffentlichen Ämtern صـ ٨٠ ـ ٧٩ في: Stimmen des Islam. Zwischen Toleranz und Fundamentalismus, Leipzig ٢٠٠٢ للكاتب: Holger Preißler)

النظام الديموقراطي الأساسي الحر

الرجال والنساء متساوون في الحقوق والواجبات. تعمل الدولة على التطبيق الفعلي للمساواة بين النساء والرجال في الحقوق والواجبات (...). لا يجوز تمييز أحد أو إلحاق الغبن به بسبب جنسه (...).

(المادة ٣، الفقرة ٢ و٣ من القانون الأساسي)

إن الحق في السلامة البدنية يعتبر من الحقوق الأساسية للمواطنين في ألمانيا. فاستخدام العنف هو عمل يعاقب عليه القانون وكذلك العنف بين الزوجين ممنوع قانونا.

ادعاء متطرف

مسموح بضرب الزوجة

إنهم يدّعون أيضا أن الرجل من حقه ضرب زوجته متعللين في ذلك بحجة التهذيب والتربية. علاوة على ذلك فهم يدّعون أن النساء لديهن قدرة أكبر على تحمل الألم كما أنهن يحترمن رجالهن بسبب ذلك أكثر فأكثر.

" بالرغم من أن الضرب مُحرم، إلا أن الإسلام يبيحه في حدود ضيقه (...) وذلك مثلا عندما لا تمتثل الزوجة لتعليمات زوجها بدون سبب واضح أو مقبول. "

(عبد الرحمن الشيحه صـ ٨٧ من كتاب: Frauen im Schutze des Islam، إصدارالرياض ٢٠٠٣)

" يمثل الضرب (...) المرحلة الأخيرة في عملية التعليم والتهذيب والتربية (...). لا يجوز ضرب المرأة إلا في أجواء شديدة الخصوصية. (...) إن الغرض من الضرب هو التهذيب والتربية. "

(عبد الرحمن الشيحه صـ ٨٩ من كتاب: Frauen im Schutze des Islam، إصدارالرياض٢٠٠٣)

" النوع الثاني: النساء الخانعات. وهؤلاء النسوة يستمتعن بالضرب (...). فالشخص الخانع بهذه الصورة يتحمل مسئولية قمعه وذلك لأنه يستمتع بالألم. وهذه الغريزة منتشرة بين النساء بصورة كبيرة (...). لهذا السبب الخاص جدا فإن المرأة مهيأة لتحمل الألم بشكل أفضل من الرجل. فزوجة من هذا النوع من النساء سيزداد عشقها لزوجها وسيزداد زوجها جاذبية في عينيها كلما ضربها أكثر. "

(عبد الرحمن الشيحه صـ ٨٨-٨٩ من كتاب: Frauen im Schutze des Islam، إصدارالرياض٢٠٠٣)

دحض الادعاء المتطرف

منع العنف بين الزوجين

إن العنف المنزلي، والذي ينتقده المسلمون أيضا بشدة، ممنوع قانونا. من أجل مكافحة العنف المنزلي يشير بعض النقاد أيضا إلى نماذج إيجابية من صدر الإسلام.

أصوات مسلمة

" بالفعل توجد في الحضارات الإسلامية (...) علاقة غير متكافئة بين الرجل والمرأة. أما الإسلام الأصيل (...) فقد إتخذ موقفا واضحا. فموقفه المبدئي هو المساواة (...). أما فيما يخص مسألة الجنسين في القرن السابع الميلادي، فيجب أن نعترف بأن (...) النبي كان مناصرا حقيقيا لحقوق المرأة. فهو قد منع العنف ضد النساء بصورة لا لبس فيها (...). "

(فاطمة مرنيسي، مدافعة عن حقوق المرأة: الجمعة، برلين، ١٩٩٢/٤/٢٤)

النظام الديموقراطي الأساسي الحر

لكل فرد الحق في العيش وعدم التعرض للإيذاء البدني.

(المادة ٢، الفقرة ٢، البند ١ من القانون الأساسي)

يعاقب كل من نكل بأحد بدنيا أو أضره صحيا بالحبس لمدة أقصاها خمس سنوات أوبدفع غرامة مالية.

(المادة ٢٢٣، الفقرة ١ من قانون العقوبات)

ينص القانون الأساسي في ألمانيا على ضمان كرامة الإنسان وحقه في تقرير مصيره. وعلى هذا لا يتفق الإجبار على التحجب مع الدستور.

ادعاء متطرف

يجب على النساء أن تتنقبن

إنهم يدّعون أيضا أن النساء ليس من حقهن أن يقررن بأنفسهن عما إذا كن يرغبن في التحجب أم لا، بل زد على ذلك إنه يجب أن يُجبَرن على الخمار أو النقاب. إن النساء اللائي لا يتنقبن يخالفن، من وجهة نظرهم، الأوامر الدينية ويتصرفن بشكل عدائي ضد الإسلام.

" من المعلوم أن الدعوة إلى سفور المرأة عن وجهها دعوة باطلة ومنكرة شرعا وعقلا ومناهضة للدين الإسلامي ومعادية له. "

(بن باز: فتوى حول مشروعية الحجاب، النسخة الإلكترونية بالإنترنت، فُتحت في ٢٠١٠/٣/٣)

دحض الادعاء المتطرف

لا يمكن الجمع بين الإجبار على التحجب وحق تقرير المصير

يدور أيضا بين المسلمين أنفسهم سجال شديد حول الإجبار على النقاب. فالمسلمين الذين يرفضون الإجبار على التحجب يستندون في ذلك على حق المرأة في تقرير مصيرها ويؤكدون على أن النساء يجب أن يقررن بأنفسهن عما إذا كن يرغبن في التحجب أم لا.

أصوات مسلمة

" من الثابت أن لبس النقاب (...) ليس من تعاليم القرآن وأن الآراء قد اختلفت حول هذا الموضوع. "

(British Muslims for Secular Democracy (BMSD): Advice for Schools, Februar 2010,٧ صـ http://www.bmsd.org.uk/pdfs/schools.pdf)

" فالنقاب ليس من الإسلام بل هو من التقاليد البدوية الموروثة والجاهلية. "

(أحمد شوقي الفنجري: فتاوى ومفاهيم خاطئة تؤخر المسلمين، النسخة الإلكترونية بالإنترنت، فُتحت في ٢٠١٠/٨/١٢)

النظام الديموقراطي الأساسي الحر

كرامة الإنسان غير قابلة للمساس بها.

(المادة ١، الفقرة ١، البند ١ من القانون الأساسي)

لكل فرد الحق في حرية بلورة شخصيته.

(المادة ٢، الفقرة ١ من القانون الأساسي)

طبقا للقانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية لا يجوز إلحاق الغبن بأحد بسبب عقيدته الدينية.

ادعاء متطرف

غالبية اليهود والنصارى "كفار"

إنهم يدّعون أيضا أن اليهود والنصارى "كفار"، لذا وجب عدم مخالطتهم وبغضهم "كأعداء لله". وغالبا ما يتم الطعن في اليهود والنصارى داخل سياق سياسي محض مما يؤدي إلى الحض على بغض "الكفار" بل والدعوة إلى الجهاد المسلح ضدهم.

"على كل مؤمن أن يثق في أن اليهود والنصارى كفار وأعداء لله (...) وللمؤمنين."

(صفحة إسلامية متطرفة في الإنترنت، مكتوبة باللغة الألمانية، فُتحت في ٢٠١٠/٨/١٢)

"أما فيما يخص أعداء الله ففرض على المؤمنين أن يبغضوهم لأن الله نفسه يبغضهم."

(عبد الرحمن بن حماد العمر، صـ ٤٤ من كتاب: (The Religion of Truth

"إن كلمة "الولاء" تعني الحب والمودة والقرب أما كلمة "البراء" فتعني الرفض والبعد. (...) وكلمة "البراء" مشتقة من البغضاء بسبب الدين. وفي هذا السياق (...) يجاهد المرء بالمال واللسان والسلاح ويترك بلاد الكفار ويذهب إلى بلاد المسلمين."

(صفحة إسلامية متطرفة في الإنترنت، مكتوبة باللغة الألمانية، فُتحت في ٢٠١٠/٨/١٢)

دحض الادعاء المتطرف

غالبية اليهود والنصارى ليسوا "بكفار"

إن الدين الإسلامي لا يدمغ غير المسلمين عامة بالكفر. فعلماء الدين المسلمين يؤكدون أن اليهود، مثلهم مثل النصارى، "أهل كتاب" ولهذا فهم ليسوا "بكفار" ولا يجب نعتهم بذلك. وهم في ذلك يستندون على الاعتراف الصريح للإسلام بحق اليهود والنصارى في حرية ممارسة عقيدتهم وطقوسهم الدينية والإقرار لهم بقانونهم الخاص.

أصوات مسلمة

"بالنسبة للنبي محمد كان اليهود والنصارى "أهل كتاب" أي أقرباء في الروح وذلك لأنهم كانوا يعبدون نفس الإله ويقرأون نفس الكتب المقدسة ولهم نفس القيم الأخلاقية التي للمسلمين. حقا يُكون كل دين الطائفة الخاصة به (أمته) ولكنهم في المجموع يكونون معا أمة كبيرة [جماعة واحدة]."

(رضا أصلان:
Kein Gott außer Gott, Der Glaube der Muslime von Muhammad bis zur Gegenwart, (ميونخ ٢٠٠٦، صـ ١٢٠)

النظام الديموقراطي الأساسي الحر

لا يجوز إلحاق الغبن بأحد بسبب (...) عقيدته أو رؤيته الدينية أو السياسية.

(المادة ٣، الفقرة ٣، بند ١ من القانون الأساسي)

إن التسامح والاحترام المتبادل هما شرطان أساسيان للتعايش السلمي بين أتباع المعتقدات الدينية المختلفة. وطبقا للنظام الديموقراطي الأساسي الحر لا يجوز تمييز أحد أو إلحاق الغبن به بسبب عقيدته الدينية.

ادعاء متطرف

تحريم مخالطة غير المسلمين

إنهم يدّعون أيضا أن على المسلمين قطع كل أنواع العلاقات مع غير المسلمين. فمن من المسلمين يرمي السلام على "الكفار" أو يحتفظ بصداقات معهم أو تكون له مصالح مشتركة معهم، فهو يجعل من نفسه مرتدا عن دينه.

" هذا معناه أن ينفصل المسلم (...) تماما عن كل عادات وممارسات "الكفار" (...) بل ويرفض أن يتأثر بهم سواء في الأمور الدنيوية أو الأمور الدينية. "

(صفحة إسلامية متطرفة في الإنترنت، مكتوبة باللغة الألمانية، فُتحت في ٢٠١٠/٨/١٢)

" في هذا السياق يدخل أيضا عدم إلقاء السلام وعدم الخضوع [للكفار] وعدم الإعجاب بهم (...) والرحيل عن بلاد الكفار والذهاب إلى بلاد المسلمين. "

(صفحة إسلامية متطرفة في الإنترنت، مكتوبة باللغة الألمانية، فُتحت في ٢٠١٠/٨/١٢)

" في هذا السياق يدخل أيضا الاستقواء بالكفار أو الاستئثار بمعونتهم وبمساندتهم في القتال ضد المسلمين (...). ولتُظهروا لهم صداقة زائفة في العلن، بينما تُضمرون لهم العداء في الخفاء. ولا تُشاركوهم عادات الكفر ولا تُعضدوهم ضد المسلمين. "

(صفحة إسلامية متطرفة في الإنترنت، مكتوبة باللغة الألمانية، فُتحت في ٢٠١٠/٨/١٢)

" لقد لفت علماء المسلمين النظر (...) إلى هذا الخطر (مصادقة الكفار) ومن يفعل ذلك سيصبح مرتدا عن الدين. "

(صفحة إسلامية متطرفة في الإنترنت، مكتوبة باللغة الألمانية، فُتحت في ٢٠١٠/٨/١٢)

دحض الادعاء المتطرف

التعايش السلمي بين المسلمين وغير المسلمين

يؤكد علماء الدين المسلمون أن الدين الإسلامي يحث المسلمين على حسن الجوار مع غير المسلمين وهذا ينطبق بالأخص على الدول الأوروبية حيث يجب على المسلمين استيعاب وضعهم فيها كمواطنين كاملين مما يحتم عليهم المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية داخل المجتمعات التي يعيشون فيها.

أصوات مسلمة

" إنّ من واجب المسلمين وفق تعاليم الإسلام تعزيز التآلف في المجتمع ودعم قيم حُسْن الجوار، فالإلتزام بالفضل والمروءة والصلاح وحُسْن الخلق في كل مناحي الحياة خصال حميدة يدعو إليها القرآن الكريم في مواضع كثيرة. وهي خصال لها أهميتها الكبرى وتحكم سلوك المسلم في كل الأدوار التي يقوم بها في الحياة بما في ذلك دور المواطن الفاعل. "

(رسالة عمان، إعلان توبكابي، اسطنبول، ٢٠٠٦/٧/٢)

" إن ألمانيا تنظر لنفسها على أنها دولة أوروبية ناضجة وذات حضارة راسخة، تقوم فيها دولة القانون على النظام الديموقراطي الدستوري الحر. إن التعايش السلمي والمثمر لكل الناس - أيا كانت عقيدتهم - والذي يتميز بالاحترام المتبادل فيما بينهم داخل بلدنا هذا يتطلب اندماج كل الناس داخل هذا النظام الاجتماعي. وتعتبر الحقوق والواجبات المتعارف عليها فيه ملزمة لكل شخص يعيش فوق ترابها. "

(نظرية مجموعة العمل ١ "نظام المجتمع الألماني ومجموعة القيم المتفق عليها" المنبثقة عن Deutsche Islam Konferenz المنعقد في ٢٠٠٨/٣/١٣)

النظام الديموقراطي الأساسي الحر

لا يجوز تمييز أحد أو إلحاق الغبن به بسبب (...) عقيدته أو رؤيته الدينية أو السياسية.

(المادة ٣، الفقرة ٣، بند ١ من القانون الأساسي)

يضمن النظام الديموقراطي الأساسي الحر في ألمانيا حرية اختيار العقيدة. وتشمل حرية العقيدة هذه أيضا الحق في عدم الإيمان.

ادعاء متطرف

محاربة الذين لم يدخلوا في دين الإسلام

إنهم يدّعون وجوب إرغام غير المسلمين على الدخول في الإسلام. فإذا لم يستجيبوا وامتنعوا عن الدخول في دين الإسلام وجب، من وجهة نظرهم، محاربتهم بالقوة.

"أما إذا رفضوا الدعوة [دعوة الدخول في دين الإسلام] وامتنعوا عن الخضوع لشرائع الله وسُننه فيحق للمسلم أن يحاربهم حتى تُباد عبادة الأوثان وتكون الغلبة لله على الشرك. "

(عبد الرحمن بن حماد العمر، صـ ٤٤ من كتاب:
(The Religion of Truth

دحض الادعاء المتطرف

الحق في حرية اختيار العقيدة

يؤكد علماء المسلمين المعاصرين وبما لا يدع مجالا إلى الشك على أن الحق في حرية الدين متأصل في الإسلام كما هو الحال في أوروبا أيضا.

فالدين الإسلامي يُلزم المسلمين بكفالة حرية اختيار العقيدة لأتباع الديانات الأخرى وهذا ينطبق بلا ريب على حرية الفرد في عدم الإيمان.

أصوات مسلمة

"إن حرية الدين هي إحدى مبادىء المجتمع الديمقراطي، والإسلام أيضا يقر بحرية الدين، فكما هو الحال في أوروبا اليوم يعطي الإسلام أيضاً أهميّة كبرى لهذه القيمة الأخلاقيّة، فيقول الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم:
{لاَ إِكْرَاهَ فِي اَلدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ اَلرُّشْدُ مِنَ اَلْغَيِّ }
سورة البقرة، الآية ٢٥٦
{فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ }
سورة الكهف، الآية٢٩ "

(رسالة عمان، إعلان توبكابي، اسطنبول، ٢٠٠٦/٧/٢)

النظام الديموقراطي الأساسي الحر

إن حرية الإيمان وحرية الضمير وحرية الانتماء الديني والعقائدي غير قابلة للمساس بها وينبغي ضمان عدم التعرض لممارسة الشعائر الدينية.

(المادة ٤، الفقرة ١ و٢ من القانون الأساسي)

إن الدعوة للعنف أو استخدامه ممنوعة قانونا. حتى العنف المُتستر بستار الدين يعاقب عليه القانون.
إن جريمة القتل يعاقب عليها القانون بالسجن مدى الحياة.

ادعاء متطرف

المسلمون مُلزمون بالجهاد المسلح والأعمال الإرهابية هي عمل مشروع

إنهم يدّعون أن الإسلام والجهاد المسلح بكل أنواعه صنوان لا يفترقان. فالذي لا يخرج بنفسه للجهاد المسلح لا يعتبر، من وجهة نظرهم، مسلما حقيقيا. بالذات هؤلاء الإرهابيين الذين ينتمون بشكل أو بآخر إلى تنظيم القاعدة (قاعدة الجهاد)، سواء أن كان هذا الإنتماء تنظيميا أو أيدولوجيا، يستغلون الدين ستارا لأعمال العنف التي يرتكبونها. كما أنهم يحصرون معنى الجهاد على القتال وأعمال الحرب ولا يفهمون الجهاد المسلح على أنه كان إحدى الطرق التي استُخدمت بالدرجة الأولى في الماضي لخدمة الدفاع عن البلاد. علاوة على ذلك يقومون بتسويق الأعمال الإرهابية والعمليات الانتحارية على أنها وسيلة مباحة من وسائل الحرب الهجومية ويعلنون الجهاد المسلح على أنه واجب على كل مسلم (فرض عين) ينبغي أن يقوم به بنفسه. هذا ينطبق بالأخص على بيان "الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين" الصادر عام ١٩٩٨ والذي وقعه أيضا أسامة بن لادن، هذا البيان الذي يمثل الأساس المنهجي لهجمات ١١ سبتمبر لعام ٢٠٠١.

(إن ترك الجهاد معناه ترك الدين. والسبيل الوحيد للدين هو العودة للجهاد في سبيل الله، أي العودة للجهاد المسلح. لهذا فالجهاد معناه الدين.)

(أنور ناصر العولقي، صـ ٢٣ من كتاب: "إن الله يهيئنا للنصر"، صفحة في الإنترنت، مكتوبة باللغة الألمانية، فُتحت في ٢٠١٠/٨/١٠)

(إن حكم قتل الأمريكان وحلفائهم مدنيين وعسكريين فرض عين على كل مسلم أمكنه ذلك في كل بلد تيسر فيه. وذلك حتي يتحرر المسجد الأقصى والمسجد الحرام من قبضتهم، وحتي تخرج جيوشهم عن كل أرض الإسلام مثلولة الحد كسيرة الجناح عاجزة عن تهديد أي مسلم.)

اسامة بن لادن وآخرون ١٩٩٨: بيان "الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين"، فُتح في ٢٠١٠/٨/١٢ تحت عنوا ن: www.fas.org/irp/world/para/docs/980223-fatwa.htm)

دحض الادعاء المتطرف

إن الإسلام لا يتفق مع الجهاد المسلح والعمليات الإرهابية

يؤكد علماء الدين المسلمون أن الجهاد مسموح به بشروط محددة وفي حدود ضيقة جدا مثل الدفاع مثلا عن النفس في حالة التعرض لعدوان خارجي. ولا يحل استخدام الجهاد بأي حال من الأحوال في الأغراض الهجومية كالانتقام أو التعرض للمدنيين. بالنسبة لعلماء المسلمين يُعَدّ بيان أسامة بن لادن "الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين" باطلا.

فابن لادن ليس إلا زعيما لإحدى الشبكات الإرهابية ولا يعتد به في المجال الفقهي. وذلك لأنه لا يحمل أية مؤهلات فقهية ولا يعتبر مرجعية دينية مُخوَّل لها الدعوة للجهاد باسم الإسلام. لهذا يُدين معظم علماء الدين المسلمين هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لأن الإسلام لا يبيح القتل ولا الانتحار.

أصوات مسلمة

"نحن متأكدون تماما أن هذه الاغتيالات ليست من الإسلام في شيء، بل أنه لا وجود في ديننا لأية مبررات تُبيح مثل هذه الأعمال الشنيعة أيا كان نوعها. وفي تقديرنا فإن هؤلاء الذين نفذوا التفجيرات في لندن يجب ألّا يوصفوا بأي شكل من الأشكال بالشهداء"

(بيان علماء "المجلس الإسلامي البريطاني" و"مؤتمر مسلمي بريطانيا" الصادر باللغة الإنجليزية بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١٥ حول تفجيرات لندن في ٢٠٠٥/٧/٧ ومواضيع أخرى)

"ونحن نرفض أعمال العنف التي قامت بها قلة قليلة من المسلمين أساءت لاسم الإسلام بممارستها العنف والترويع على المواطنين المسالمين، فالإسلام لا يسمح بحال من الأحوال بالعدوان وقتل المدنيين، وهو الإرهاب الذي يخالف مبادئ الإسلام وتعاليمه التي يؤمن بها كل العلماء وجل جمهور المسلمين."

(إعلان توبكابي، اسطنبول، ٢٠٠٦/٧/٢)

النظام الديموقراطي الأساسي الحر

لكل شخص الحق في الحياة وعدم التعرض للإيذاء البدني.

(المادة ٢، الفقرة ٢ البند ١ من القانون الأساسي)

يعاقب القاتل بالسجن مدى الحياة.

(المادة ٢١١ من قانون العقوبات)

ينص القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية على حرية اختيار العقيدة. هذا يتضمن أيضا الحرية في عدم الانتماء لأي طائفة دينية. يعاقب القانون على جريمة القتل حتى ولو ارتُكبت بدوافع ظاهرها ديني.

ادعاء متطرف

"الخروج من دين الإسلام" عقوبته القتل

إنهم يدّعون اليوم وجوب اتباع أقوال تاريخية قديمة لعلماء الدين المسلمين والتي على أساسها يجب إيقاع حد القتل بهؤلاء المسلمين الذين تحولوا عن الإسلام إلى أي دين آخر (فيما يسمى بالردة عن الإسلام).

"إن علماء مذهب الإمام أبي حنيفة قد اجتمعوا على أن المرء، إذا ما تحول عن الإسلام (بعدما كان مسلما)، وجب قتله (...)."

(صفحة إسلامية متطرفة في الإنترنت، مكتوبة باللغة الألمانية، فُتحت في ٢٠٠٨/٦/٢)

دحض الادعاء المتطرف

ينص الإسلام على حرية اختيار العقيدة

تؤكد آراء معاصرة للمسلمين حول موضوع الارتداد عن الدين الإسلامي على أنه لا يجب تقييم الخروج من الدين الإسلامي على أنه "ارتداد عن الإسلام" يستوجب العقوبة. فهم يبيحون بوضوح الانتقال إلى اليهودية أو المسيحية.

أصوات مسلمة

"إن التحول من الإسلام إلى المسيحية أو اليهودية ليس خروجا من الإيمان إلى الكفر، وأن الإسلام لم ينسخ (يلغ) أيا من الديانتين، لكنه اشترط أن يظل المتحول معترفا بالإسلام كدين سماوي وبرسوله صلى الله عليه وسلم."

(جمال البنا: www.akherkhabar.net فُتحت في ٢٠١٠/٦/١٨)

النظام الديموقراطي الأساسي الحر

لكل شخص الحق في الحياة وعدم التعرض للإيذاء البدني.

(المادة ٢، الفقرة ٢، البند ١ من القانون الأساسي)

إن حرية الإيمان وحرية الضمير وحرية الانتماء الديني والعقائدي غير قابلة للمساس بها وينبغي ضمان عدم التعرض لممارسة الشعائر الدينية.

(المادة ٤، الفقرة ١ و٢ من القانون الأساسي)

يعاقب القاتل بالسجن مدى الحياة.

(المادة ٢١١ من قانون العقوبات)

إن حرية الصحافة وحرية الرأي من الحقوق الأساسية في ألمانيا. ولا توجد رقابة عليها. لذا يجب تَفهم وتَحمل الآراء المختلفة حول المسائل الدينية وأيضا الطرق الفنية للتعبير عنها. إن الدعوة للعنف ممنوعة ويُعاقب عليها قانونا.

ادعاء متطرف

قتل الذين يسيئون للإسلام

لقد ادّعوا، وخاصة في خضم ما يسمى بفضيحة الكاركاتير عام ٢٠٠٦، بأحقية قتل كل من أساء ولو فَرَضا لله أو للإسلام أو للنبي محمد. أما مُدبّرا ما يسمى بعملية "الحقائب الموقوتة"، اللذان كانا ينويان القيام بعمليات إرهابية على القطارات الألمانية، فقد وجد معهما خطاب بهذا المعنى لتبرير جريمتهم. ولا يكُف تنظيم القاعدة بالذات عن اتهام الدول الغربية بالطعن عمداً في الإسلام مما يسمح له، حسب رأيه، بتحريض المسلمين على القيام بأعمال إرهابية في أوروبا.

" هذا مع أن ساب الله أو الدين أو الرسول (...) كافر مرتد (...) سواء استحله وسواء فعله في حال الغضب أو الهدوء ـ دمه وماله حلال ـ سواء كان ممن ينتسب إلى الإسلام (...)، سواء كان رجلا أو امرأة."

(ابو محمد المقدسي: الصارم المسلول على شاتم الرب أو الدين أو الرسول، النسخة الإلكترونية بالإنترنت، فُتحت في ٢٠١٠/٨/١٢)

"لقد حان الوقت لكي ينهض دينكم ليقتل الذين عابوا في الذات الإلهية وأهانوا النبي."

(مصطفى أبو اليزيد، زعيم تنظيم القاعدة في أفغانستان، نداء "لكل مسلمي العالم" في ٢٠٠٨/٩/٥)

دحض الادعاء المتطرف

إن الأسباب المغلفة بالدين لا تبرر العنف

إن الكثير من المسلمين يشعرون بلا ريب بالإهانة في دينهم من جراء صور كاريكاتيرية أو تصريحات نقدية حول شخص النبي محمد أو الرموز الدينية الإسلامية ولكنهم أيضا يرفضون بنفس المقدار أعمال الشغب والعنف ودعاوى القتل التي تظهر كرد فعل لهذه الإساءات.

أصوات مسلمة

" فنحن نسعى للحياة في سلام في عالم يشتمل دائماً على من يحمل أفكاراً ومعتقدات غريبة، وفي بعض الأحيان بغيضة، إلا أن هذا لا يعني أننا نسمح أو نوافق على أي من أعمال التمييز العنصري تجاه المسلمين، كما أننا لا نسمح أيضاً بالأعمال المتطرفة من قبل المسلمين كرد على هذه المحاولات."

(علي جمعة، مفتي جمهورية مصر العربية، حول التعامل مع التصريحات المعادية للإسلام، فُتحت في ٢٠١٠/٧/٢٢ http://www.alimamalallama.com/article.php?id=141)

النظام الديموقراطي الأساسي الحر

لكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالقلم أو بالصورة (...) وينبغي ضمان حرية الصحافة والإعلام ولايجوز إخضاعها للرقابة.

(المادة ٥، الفقرة ١ من القانون الأساسي)

لكل شخص الحق في الحياة وعدم التعرض للإيذاء البدني.

(المادة ٢، الفقرة ٢، البند ١ من القانون الأساسي)

يعاقب كل من يهدد حالة الاستقرار العام أو يحرض، بطريقة ما، على كره فئات من الشعب أو يدعو إلى استخدام العنف أو التعسف ضدهم(...) بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تزيد عن خمسة أعوام.

(المادة ١٣٠، الفقرة ١ من قانون العقوبات)

الشخصيات:

أبو محمد المقدسي

ولد عام ١٩٥٩، يعد من رواد أيدولوجية الإرهاب الإسلامي (الجهاد). من خلال كتاباته أصبح الأب الروحي لأبي مصعب الزرقاوي، الذي كان حتى وفاته عام ٢٠٠٦ أميراً لتنظيم القاعدة في العراق.المقدسي يقيم حاليا بالأردن.

العمر عبد الرحمن بن حماد

ولد عام ١٩٣٥، عمل كبروفسور في جامعة الرياض بالمملكة العربية السعودية ويعد من رواد الحركة السلفية. أما عمله الإسلامي الكبير وهو كتاب "دين الحق" الذي صدر عام ١٩٧٥ فقد ترجم إلى العديد من اللغات الأجنبية.

أنور ناصر العولقي

ولد عام ١٩٧١، مواطن يمني ـ أمريكي، علم نفسه بنفسه فن الخطابة في الولايات المتحدة الأمريكية. ثلاثة من الإرهابيين الذين نفذوا هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كانوا يستمعون لخطبه. كما انه أوعز لكثير من الإرهابيين بالقيام بعمليات إرهابية. يُلقب بـ "أسامة الإنترنت" ويقيم حاليا باليمن.

عبد الرحمن الشيحه

مؤلف سعودي للعديد من الكتابات الإسلامية المحافظة. في يناير ٢٠٠٩ قامت الهيئة الاتحادية للفحص والقبول بمنع توزيع كتابه "المرأة في ظلال الإسلام" لخطورته على الشباب وتأثيره العنيف وموقفه العدائي من المرأة.

عبد العزيز بن باز (١٩١٠ ـ ١٩٩٩)

يعد واحدا من ألمع مثقفي المملكة العربية السعودية ورواد الفكر السلفي. تقلد في عام ١٩٩٤ منصب مفتي المملكة. مازالت كتاباته تتمتع بشعبية كبيرة بين السلفيين وتمت ترجمتها أيضا إلى الألمانية.

عبد القديم زلوم (١٩٢٥ ـ ٢٠٠٣)

تقلد من عام ١٩٧٧ إلى عام ٢٠٠٣ منصب أمير حزب التحرير والذي تم حظره في يناير ٢٠٠٣ في ألمانيا.

كمال الدين خوجة أوغلو (١٩٢٦ ـ ١٩٩٥)

ينحدر من تركيا. كان مؤسس وزعيم المنظمة الإسلامية "دولة الخلافة". أعلن نفسه الأب الروحي والزعيم الدنيوي (خليفة) لكل المسلمين. في ديسمبر ٢٠٠١ تم حظر "دولة الخلافة" في ألمانيا.
ÜMMET-I MUHAMMED كانت الجريدة الناطقة بلسان المنظمة.

مصطفى أبو اليزيد (١٩٥٥ ـ ٢٠١٠)

من جذور مصرية. يُعد من زعماء المنظمة الإرهابية "القاعدة". حتى اغتياله في باكستان كان المدير المالي للمنظمة.

المنظمات السياسية:

حزب التحرير (HuT)

منظمة إسلامية كانت تهدف إلى إعلان الخلافة الإسلامية في العالم كله وتطبيق القانون الإسلامي. في عام ١٩٥٢ تم تأسيسه على يد تقي الدين النبهاني في القدس الشرقية. في يناير ٢٠٠٣ تم حظر الحزب في ألمانيا لأنه كان يدعو للعنف كوسيلة لتحقيق أهدافه.

المطبوعات:

ÜMMET-I MUHAMMED

هذه الدورية «أمة محمد» كانت تصدر أسبوعيا وكانت لسان حال منظمة «دولة الخلافة» التي تم حظرها في ألمانيا.

الشخصيات:

أحمد شوقي الفنجري

ولد عام ١٩٢٥، يعمل كطبيب مصري ومؤلف في الكويت. نُشر له العديد من الكتب حول الإسلام والحضارة الإسلامية. وهو يحاول دائما في أعماله تشخيص العوائق وعلاج العوارض التي تمنع تحديث المجتمع.

أمينة محمد نصير

هي عميدة في جامعة الأزهر التاريخية بالقاهرة. قامت بنشر العديد من الكتب حول وضع المرأة الديني والاجتماعي.

جمال البنا

ولد عام ١٩٢٠، وهو فقيه ومؤلف وناشر ونقابي مصري معروف ومن أنصار التفسير الإنساني العلماني المحض للدين الإسلامي.

جمعة علي جمعة

ولد عام ١٩٥٢، وهو مفتي جمهورية مصر العربية ويُعد من أنبغ العلماء في المذهب السني ذي النظرة الكلاسيكية للإسلام. اشتهر فيما اشتهر بآرائه حول الفقه الإسلامي.

خليل عبد الكريم

محامي ومؤلف مصري مقيم بالقاهرة. خلال ستينات القرن المنصرم تعرض للسجن كعضو ناشط في الإخوان المسلمين. وهب نفسه للدفاع عن حرية الرأي وعن وجه حديث وعادل اجتماعيا للدين الإسلامي.

رضا أصلان

ولد عام ١٩٧٢، وهو مؤلف إيراني أمريكي علاوة على كونه فقيها دينيا. يُعتبر كتابه "لا إله إلا الله" والذي نشر عام ٢٠٠٥ من أهم أعماله على الإطلاق وتمت ترجمته لثلاث عشرة لغة.

صهيب بن شيخ

ولد عام ١٩٦١، يُعد واحدا من رواد رجال الدين الإسلامي علاوة على كونه مؤلفا. وهو يقيم بفرنسا. في عام ١٩٩٥ تقلد هذا الفقيه الإسلامي والحاصل على درجة الدكتوراه منصب مفتي مارسليا وهو من المدافعين عن الاتجاه الإصلاحي داخل الدين الإسلامي.

فاطمة مرنيسي

ولدت في عام ١٩٤٠. وهي عالمة اجتماع مغربية وتقوم بتدريس مادة علم الاجتماع في جامعة الرباط وتقوم بإعداد أبحاث حول دور المرأة في الإسلام.

ماسكوري عبد الله

يعمل كبروفسور للفقه الإسلامي والفلسفة السياسية في جامعة جاكارتا الإسلامية. وهو يقوم بالبحث في تاريخ الدستور بالدول الإسلامية "Syarif Hidayatullah State Islamic University (IUN)" والتي تعتبر أكبر اتحاد إسلامي في العالم. كما يعد عضوا بارزا في المنظمة الأندونيسية "Nahdlatul Ulama (NU)"

مقتضدر خان

ولد عام ١٩٦٦ ويقوم بتدريس مادة العلاقات الدولية بجامعة ديلاورا بالولايات المتحدة الأمريكية. يتبنى استاذ العلوم السياسية والإسلامية والمنحدر من أصول هندية صورة حديثة وديموقراطية للإسلام.

المنظمات السياسية:

British Muslims for Secular Democracy (BMSD)
مسلمو انجلترا من أجل الديموقراطية العلمانية

تأسس عام 2008 وهو عبارة عن اتحاد للمسلمين العلمانين في انجلترا. تهدف هذه المبادرة إلى التعايش السلمي لأتباع الديانات المختلفة وتدعيم بنية الديموقراطية والمجتمع المدني بين مسلمي انجلترا.

Deutsche Islam Konferenz (DIK)
مؤتمر الإسلام في ألمانيا

هو المنتدى المركزي للحوار بين الحكومة الألمانية والاتحادات والأفراد المسلمين. تم تأسيس هذا المنتدى في عام 2006 على يد وزير داخلية ألمانيا. يهدف المؤتمر إلى تبادل الخبرات وتطوير الإرشادات والنصائح لتلتصق أكثر بالحياة العملية وخلق مشاريع جديدة من شأنها تدعيم التلاحم والاندماج الاجتماعي.

Muslim Council of Britain (MCB)
المجلس الإسلامي البريطاني

تأسس هذا المجلس عام 1997وهو يمثل بأعضائه الـ 500 أهم رابطة عامة لاتحادات المسلمين في بريطانيا. كما يعتبر هذا المجلس أيضا بصفته منظمة خيرية عامة المدافع والمتحدث الرئيسي عن مصالح المسلمين في بريطانيا.

المطبوعات:

The Topkapi Declaration
إعلان توبكابي

يجمع إعلان توبكابي بين طياته أحد عشرة نقطة تدعوا مسلمي أوروبا إلى الديموقراطية والتعددية. وهو يُعد امتدادا لـ «رسالة عمان» التي تعتبر بدورها مبادرة أطلقها عاهل الأردن في ٢٠٠٤/١١/٩. جاءت مبادرة إعلان توبكابي على يد مصطفى تسيريتش، مفتي البوسنة والهرسك، في اسطنبول في ٢٠٠٦/٧/٢ ووجدت ترحيبا شديدا على مستوى العالم.

Senatsverwaltung für Inneres und Sport
Abteilung Verfassungsschutz

Postfach 62 05 60, 10795 Berlin
Tel (030) 90 129 - 440
www.verfassungsschutz-berlin.de
info@verfassungsschutz-berlin.de

Gestaltung / Gregor Diessner
Druck / Mercedes Druck

Redaktionsschluss / Dezember 2010
Erstauflage / Januar 2011